



## التقرير الحادي والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٩٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقارير على فترات منتظمة عن التقدم المحرز في مجال المعايير المرجعية التي ينبغي أن يسترشد بها للإهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والمحرز في تخطيط المراحل التالية من انسحاب البعثة. وفي القرار نفسه، رحب المجلس باقتراحي تقديم توصيات إضافية في مطلع عام ٢٠٠٤ بشأن احتمال الاحتفاظ بوجود للأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون بعد انتهاء ولاية البعثة، التي من المقرر، بموجب خطة التخفيض الحالية، أن تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقامت بعثة مشتركة بين الإدارات، تحت قيادة إدارة عمليات حفظ السلام، بزيارة سيراليون في الفترة من ٩ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ لتقييم المعايير المرجعية وجمع المعلومات اللازمة لوضع تلك التوصيات. وترد في الفصلين الثاني والخامس من هذا التقرير، على التوالي، النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم وتوصياتي المتعلقة بإمكانية الاحتفاظ بوجود للأمم المتحدة لحفظ السلام.

### ثانياً - بعثة التقييم

٢ - ضمت بعثة التقييم ممثلين من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وأخذ فريق التقييم، في أداء مهمته، بنهج يشمل تقييماً للمعايير المرجعية والحالة الأمنية، بالإضافة إلى جوانب أخرى ذات أهمية من كامل عملية توطيد السلام والانتعاش الوطني. واجتمع الفريق مع عينة كبيرة من سيراليون وأصحاب المصلحة الدوليين في عملية السلام، وزار أنحاء مختلفة من البلد. وقام الرئيس أحمد تيجان كبه ونائب الرئيس سالومون بيرويوا باستقبال البعثة في



اجتماعات منفصلة وقدا تقييمهما للحالة العامة في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية، ووجهات نظر الحكومة فيما يتعلق بانسحاب البعثة وحضور الأمم المتحدة الممكن لحفظ السلام بعد انسحاب البعثة. وسافر فريق من دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى مدينة فريتاون لإجراء مشاورات مع بعثة التقييم. ويرد وصف للنتائج التي انتهت إليها البعثة في الفروع من ألف إلى هاء أدنا.

## ألف - حالة الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون

٣ - يجري حاليا انسحاب البعثة التدريجي وفقا للخطة التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٤٩٢ (٢٠٠٣)، الذي يتوخى أن يكتمل انسحاب البعثة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. فموجب الخطة سيخفض قوام البعثة من مستواه الحالي وهو ١١ ٥٠٠ فرد إلى ١٠ ٥٠٠ في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبعد ذلك، ستجري تخفيضات أخرى في أيلول/سبتمبر و/أو تشرين الأول/أكتوبر بحيث يهبط عدد القوات إلى ٥ ٠٠٠، بهدف إكمال الانسحاب بحلول كانون الأول/ديسمبر. وعلى أي حال، يجدر بالذكر أن تنفيذ المراحل الأخيرة من الخطة كان مبنيا على تقييم للتقدم المحرز فيما يتعلق بالمعايير المرجعية، ويرد بيانه في هذا التقرير.

## باء - التقدم المحرز فيما يتعلق بالمعايير المرجعية

٤ - حققت حكومة سيراليون، بالدعم من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والشركاء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف، تقدما كبيرا في الوفاء ببعض أوجه المعايير المرجعية المحددة في تقريره إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/987). بيد أن التقدم الذي أحرز في مجالات كثيرة ما زال هشاً، ولا تزال توجد بعض الثغرات الكبيرة، لا سيما فيما يتعلق بقطاع الأمن. ولا يزال ثمة أيضا الكثير مما ينبغي عمله في مجالات توطيد إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد واستعادة سيطرة الحكومة على أنشطة تعدين الماس، كما هو مبين في الأجزاء الفرعية ١ إلى ٥ أدناه.

### ١ - تعزيز قدرات قطاع الأمن في سيراليون

٥ - في أثناء المناقشات مع فريق التقييم، أظهر الرئيس كبه ونائب الرئيس بيروا وجميع الوزراء ورؤساء الوكالات الحكومية إدراكا حادا لضرورة تولي الحكومة المسؤولية عن أمن البلد. وفي هذا الصدد، شرحوا بالتفصيل الخطوات التي يجري اتخاذها لإعداد شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون لتولي المسؤولية عن الأمن الوطني بدلا من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٦ - وبمساعدة عنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفريق الكومونولث لتدريب الشرطة، تحقق قوة شرطة سيراليون تقدما مطردا في بناء قدرتها على النهوض بكامل المسؤولية عن الأمن الداخلي. والهدف النهائي هو زيادة القوام الكامل للشرطة حتى يصل إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب وهو ٩ ٥٠٠ فرد وذلك عن طريق التجنيد المعجل والتدريب السريع "fast track". وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفريق الكومونولث بتوفير التدريب للمجندين الجدد من الشرطة وكذلك للمدربين وأفراد الشرطة العاملين فعلا.

٧ - وحتى تاريخه، تم تدريب نحو ٩٨٠ شرطيا مجندا، وبذلك ازداد عدد أفراد شرطة سيراليون بحيث أصبح ٩ ١١٥ فردا في شباط/فبراير ٢٠٠٤. ويجري نشر أفراد الشرطة المدربين الجدد في المحافظات، مع التركيز على المناطق التي أخلتها البعثة ومناطق الحدود ومناطق تعدين الماس الحساسة في شرقي البلاد. وإضافة إلى ذلك، استفاد من التدريب أثناء الخدمة ٤ ٠٠٠ ضابط من المرتبة الوسطى للمساعدة على تعزيز الفاعلية في العمليات لدى الشرطة. وفي هذه المرحلة، نجحت الحكومة في إعادة ترسيخ الحضور للشرطة في جميع مراكز المحافظات والمناطق والبلدات الرئيسية في جميع أنحاء القطر. ومتى بلغ قوام قوة الشرطة كماله فسيكون الهدف النهائي هو نشر أفراد من الشرطة في كل مشيخة.

٨ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أيضا بتقديم المشورة إلى شرطة سيراليون في مجالات تخصص رئيسية مثل المراقبة عبر الحدود وأمن المطارات والاستخبارات الجنائية والشرطة والتخطيط، ودعم الأسرة وعدالة الأحداث، هذا في حين تقوم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجهيز شرطة سيراليون وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية للشرطة في جميع أنحاء البلد. وقد أنشأت قوة شرطة سيراليون الآن، بدعم من البعثة، وحدة للاستخبارات والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالماس، بيد أن محاولات توظيف مستشار للماس تابع للشرطة المدنية للأمم المتحدة لم تتكفل بالنجاح.

٩ - وعلى الرغم من المكاسب المرموقة التي تحققت في تدريب وتجهيز شرطة سيراليون، كان التقييم العام الذي قامت به البعثة والحكومة وفريق الكومونولث هو أن قوة الشرطة الوطنية ليست لديها حتى الآن القدرة الكاملة على معالجة الاضطرابات الشعبية ذات الطابع الخطير التي تنتشر على نطاق واسع، خاصة في فريتاون وفي مناطق

عدين الماس الحساسة حيث يوجد تجمع كبير للعاطلين عن العمل من الشباب والمقاتلين السابقين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالات النقص في الهياكل الأساسية، وخاصة عدم توافر مرافق الإيواء والمراكز للشرطة، تعيق جهود قوة الشرطة من أجل تعزيز وجودها في المناطق الاستراتيجية من البلد، وخصوصاً في الشرق.

١٠ - وفي هذا الصدد، بينت الحكومة أن هناك نقصاً مقداره ٢,٠٢٥ مليون دولار، في التمويل اللازم لتشييد ثكنات ومراكز للشرطة. وفضلاً عن ذلك، فإن المستوى المستهدف المتمثل في توفير ٩ ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة لن يتحقق حتى حلول أواسط سنة ٢٠٠٥. ومن المتصور أنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وهو الموعد المقرر لانتهاؤ الولاية العامة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فإن قوام قوة شرطة سيراليون سيكون قد ارتفع إلى ٨ ٣٠٠ فرد فقط. وهناك ما يفيد أيضاً بأن الفساد ما يزال مستشرياً إلى حد ما في بعض وحدات الشرطة. بيد أن الحكومة، إذ تأخذ في اعتبارها تحسن الكفاءة المهنية لوحدات قوة شرطة سيراليون، والزيادة العامة في درجة الثقة في كفاءة القوة، تشعر بالتفاؤل أنه مع تواصل الدعم المقدم لبناء مراكز للشرطة ومرافق لإيوائها فضلاً عن التمويل المقدم لتدريب كل من الجندين الجدد وأفراد الشرطة المنخرطين في الخدمة، يمكن تحقيق الرقم المستهدف فيما يخص قدرة الشرطة بحلول أواسط سنة ٢٠٠٥. وسيكمن التحدي عندئذ في قدرة الحكومة على تمويل نفقات قوة الشرطة، لا سيما فيما يخص المرتبات وصيانة المعدات.

١١ - وفيما يخص القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، فإن الحكومة، بدعم من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، الذي تقوده المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قد شرعت في برنامج طوارئ احتياطي لبناء القدرة العملية اللازمة لكي تتمكن القوات المسلحة من تحمل مسؤولياتها عن الأمن الخارجي ودعم قوة الشرطة في سيراليون في الحفاظ على النظام العام. وهذه التدابير، التي شرع في تنفيذها في تموز/يوليه ٢٠٠٣، تشمل نشر ثلاثة ألوية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون في المقاطعات والمناطق الحدودية؛ وتواصل عملية إعادة الهيكلة للقوات المسلحة التي تهدف إلى الحد من قوام القوة من معدله الحالي الذي يزيد عدد أفرادها عن ١٤ ٠٠٠ فرد إلى معدل مستدام قوامه ١٠ ٥٠٠ فرد؛ وإقامة علاقة تعاونية بين القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، ومجلس الأمن الوطني، وفريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني. ومن الجوانب التي تشكل أيضاً جزءاً حيوياً من هذا الجهد إنشاء لجان أمن ولجان استخبارية تعرف باللجان الأمنية للمحافظات والمناطق، وتتيح هذه اللجان إطاراً للتعاون فيما بين قوة شرطة سيراليون، والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، والسلطات المحلية، بشأن المسائل الأمنية على مستويات المناطق والمحافظات، وإنشاء ثكنات

لما يربو على ٧ ٥٠٠ من أفراد القوات في المحافظات والمناطق الحدودية، في إطار برنامج يعرف بعملية بيبو.

١٢ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون القيام بدوريات وتدريبات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون (عملية المراقبة الزرقاء)، وتهدف هذه العمليات المشتركة إلى التحقق من مدى التقدم المحرز في قدرات القوتين في مجال العمليات لا سيما في فريتاون، والمناطق الواقعة على امتداد الحدود مع ليبيريا. فضلا عن المساعدة في تدريب القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وإعادة هيكلتها، قامت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتمويل تشييد كلية للأركان ومدرسة عسكرية في دارو. وتقوم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أيضا بترميم مركز تدريب القوات المسلحة، وقد قدمت بعض المركبات ومعدات الاتصالات للجيش. ومن المقرر الفراغ من الدورة الأولى للبرنامج التدريبي للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، الذي يديره الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١٣ - بيد أن الرئيس كبه ونائب الرئيس بيريوا كليهما، فضلا عن كبار موظفي وزارة الدفاع، والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، والفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أعلموا بعثة التقييم أن البرنامج الاحتياطي لإعداد القوات المسلحة لجمهورية سيراليون لتولي مسؤولية الأمن الخارجي للبلاد قد تعرض لمصاعب، وهو متأخر عن الموعد المقرر لإنجازه. ثم إن المشاكل المتعلقة بالتشييد، والنقص في قيمة التمويل بحوالي ٢,٥ مليون دولار، وضخامة المهمة، تسببت في إبطاء تنفيذ برنامج بناء ثكنات الجيش، في إطار ما يعرف بعملية بيبو، وهو الأمر الذي يتوقف عليه بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، وقد لا يتم الفراغ من هذه المهمة حتى أواخر سنة ٢٠٠٥، بل ربما يتأخر عن ذلك. فضلا عن ما سبق، فإن أسطول النقل التابع للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون هو في حالة بالغة السوء. ومعظم المركبات التي منحتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للقوات المسلحة منذ عامين فقط، لم تعد صالحة للاستعمال بسبب عدم توفر قطع غيار. وبناء على تعليمات الرئيس كبه، قدمت وزارة الدفاع وهيئة الأمن الوطني إلى بعثة التقييم ورقة تفيد بأن القوات المسلحة تحتاج بشكل عاجل، على سبيل الأولوية، إلى حوالي ١٠٨ مركبات استخدام خفيفة، و ١٣٠ مركبة لنقل أفراد القوة، و ٣٨ دراجة نارية، وتبلغ تكلفتها جميعا حوالي ١٨ مليون دولار.

١٤ - وبيّنت الورقة أيضا أن هناك نقصا مقداره ٨٨٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة لمعدات الاتصالات ذات الأولوية لاستخدام القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، وأعلم الرئيس بعثة

التقييم أن الحكومة تتطلع في الوقت الحاضر إلى قيام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بمنح بعض معداتها إلى القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، عندما تشارف البعثة على الانتهاء. ولا يتوفر تمويل أيضا للمرحلة التالية من عملية إعادة الهيكلة التي يتوقع أن يتم في إطارها تقدم ١٠٠٠ جندي للتقاعد الطوعي، بعد استلام تسوية مالية وتدريبية. وبالإضافة إلى ما سبق، تعاني القوات المسلحة لجمهورية سيراليون من عدم توفر الدعم الطبي الكافي، بما في ذلك النقص في أعداد العاملين في المجال الطبي، واللوازم، فضلا عن سيارات الإسعاف. وتحتاج الحكومة أيضا إلى مبلغ إجماليه ٥١٠٠٠٠ دولار لتوفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لقيام اللجان الأمنية للمحافظات والمناطق بوظائفها، بما في ذلك معدات النقل والمعدات المكتبية، فضلا عن أماكن الإقامة والأماكن المخصصة للمكاتب.

١٥ - وقد أدت العوائق الوارد وصفها أعلاه إلى الحد بشكل خطير من استعداد القوات المسلحة لجمهورية سيراليون لاستلام المهام الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. فضلا عن ذلك، فإن المشاكل المتعلقة بضعف الانضباط والروح المعنوية لا تزال تؤثر على القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، في الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على التخلص من الصورة السيئة التي اكتسبتها لدى أفراد الشعب خلال سنوات الحرب. ويتمثل التقييم العام لجميع الأطراف صاحبة المصلحة، الذي يتفق عليه معها فريق التقييم، في أن القوات المسلحة لجمهورية سيراليون ليست في وضع يسمح لها حتى الآن بأن تصبح عنصرا يمكن الاعتماد عليه في الهياكل الأمنية التي تقوم الحكومة بإنشائها على المستوى الوطني ومستوى المحافظات ومستوى المناطق.

## ٢ - إعادة إدماج المقاتلين السابقين

١٦ - أنهت الحكومة رسميا البرنامج الأول لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد استفاد ما مجموعه ٥١٠٠٠ فرد من المساعدات المتوسطة الأمد لإعادة الإدماج، مثل برامج إكساب المهارات التي مدتها ستة أشهر، والتعليم الرسمي، وأشكال التدريب الأخرى، فضلا عن تقديم الدعم في المجالات الزراعية، وصيد الأسماك، والقيام بالمبادرات التجارية. ويوجد عدد متبق من المقاتلين السابقين يبلغ حوالي ٣٥٠٠ شخص لم يستفيدوا من هذه المشاريع، وسيستلم هؤلاء مبالغ نقدية تدفع مرة واحدة.

١٧ - بيد أن هناك ترتيبات في انتظار أن يتم الاتفاق عليها لاستقبال، وإعادة استقرار، وإدماج، مقاتلي سيراليون السابقين، الذين سيتم تسريحهم وإعادةهم إلى الوطن من كوت ديفوار وليبريا. وتتراوح تقديرات أعداد هؤلاء المقاتلين من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ فرد في كوت ديفوار، ومن ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ فرد في ليبيريا. ويوجد أيضا حوالي ٤٥٠ من المقاتلين

الأجانب الموجودين في معسكرات الاعتقال في سيراليون، الذين سيعادون إلى أوطانهم. ومن بين هؤلاء المقاتلين مواطنون من ليبيريا بشكل رئيسي، غير أنه توجد عناصر أخرى من كوت ديفوار وغينيا. فضلا عن ذلك، تم قبول حوالي ١٦٨ طفلا ليبيريا في معسكرات اللاجئين في سيراليون وهم من كانوا ملتحقين بالفئات المتناحرة، وسيحتاج هؤلاء إلى الدعم من أجل العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج طوعيا في ليبيريا. وثمة بضع مئات من أفراد أسر المقاتلين الليبريين الذين يعتبرون أيضا لاجئين، وهم يقيمون في معسكرات اللاجئين في سيراليون.

١٨ - وفي حين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة قد أشارتا إلى أنهما تناقشان هذه المسائل مع لجنة سيراليون الوطنية للعمل الاجتماعي، فإن التوجه العام للحكومة يبدو نحو الأخذ بالرأي أن مقاتلي سيراليون الذين ستم إعادةهم إلى الوطن من كوت ديفوار وليبيريا ليس لهم الحق في أية معاملة خاصة إذ أنهم لم يعودوا أثناء تنفيذ برنامج سيراليون لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشجعت بعثة التقييم حكومة سيراليون على الدخول في مناقشات صريحة مع كوت ديفوار، والحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، بشأن هذه المسألة المهمة. وفي الوقت نفسه، ثمة شعور بالقلق واسع النطاق في سيراليون بأن العديد من المقاتلين الذين شاركوا في العمليات القتالية لوقت طويل في ليبيريا يمكن أن يشكلوا تحديا أمنيا لا يستهان به، إذ أنه من الأرجح أنهم سيتحاشون العودة من خلال برنامج منظم لإعادة إلى الوطن.

١٩ - وفي غضون ذلك، تقوم حكومة سيراليون، بمساعدة من البنك الدولي، باتخاذ ترتيبات لإجراء تقييم لمدى فعالية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصفة عامة. وفي هذا الصدد، يجدر بالملاحظة أن الهدف الرئيسي من البرنامج الذي تم الفراغ منه للتو في سيراليون يتمثل في إكساب المقاتلين السابقين بعض المهارات من خلال أنشطة تدريبية لفترات قصيرة جدا، فضلا عن توفير الأدوات والقدر الأدنى من الموارد المالية لتمكينهم من بدء حياة جديدة في المجتمعات المحلية المدنية. ومن هذا المنطلق، يُعتبر أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد كانت له مساهمة كبرى في تحقيق استقرار البلاد في الفترة التالية مباشرة للحرب. بيد أن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية على الأمد الطويل تعتمد على توفر فرص التوظيف، الأمر الذي يجب أن يتحقق من خلال النمو الاقتصادي المستدام.

٢٠ - ومن الأمور المسلم بها أيضا بوجه عام أن النساء المقاتلات لم يستفدن بشكل كاف من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا سيما أن نهج المسار السريع الذي

اتسمت به فترة الإيواء أفضى إلى فقدان التركيز على البرامج الخاصة الموجهة إلى النساء. ولم تتوفر أية ترتيبات للمنضويات في المعسكرات، اللائي وقع معظمهن ضحية للاختطاف من طرف المقاتلين. وتشعر النساء اللائي يقعن في هذه الفئة بوصمة العار، وليس أمامهن سوى خيارات قليلة لتحسين حياتهن. ويقدر أن هناك عددا يبلغ ١٠٠٠ امرأة وفتاة، فاتتهن فرصة الاستفادة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا يزلن يعشن مع قادة التمرد السابقين. وقد قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالات أخرى، بوضع برامج خاصة تتضمن الإرشاد، واقتفاء أثر الأسر والوساطة، والتدريب على اكتساب المهارات، لمساعدة هذه الفئة.

٢١ - غير أن التقديرات المبدئية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون تشير إلى أن غالبية الأطفال المقاتلين، البالغ عددهم ٦٨٤٥ طفلا، قد تم تسريحهم، وهم الآن في كنف أسرهم. وتم استيعاب حوالي ٣٠٠٠ طفل في إطار برنامج المجتمعات المحلية للاستثمار التعليمي، الذي تديره اليونيسيف. ويعتبر نموذج سيراليون لتسريح وإعادة إدماج المقاتلين الأطفال، على نطاق واسع، نموذجا ناجحا يمكن تطبيقه في إطار عمليات حفظ سلام أخرى. غير أنه من الضروري التأكيد على أن عملية الإدماج الناجحة للأطفال هي عملية طويلة الأمد تتطلب دعما مستداما ومتواصلًا. ومن ثم فإن النقص الحالي في التمويل في هذا المجال بحاجة إلى المعالجة.

### ٣ - توطيد سلطة الدولة

٢٢ - تم توزيع مسؤولين حكوميين من جميع الوزارات ذات العلاقة في جميع المناطق الإدارية الإثني عشرة للبلاد، وتمت إعادة شيوخ القبائل الرئيسيين إلى مناطق زعامتهم. وتم شغل ٦٤ موقعا لوظيفة زعماء القبائل الرئيسيين التي شغرت أثناء الصراع، من خلال الانتخابات التي أجريت في الفترة من ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وثمة الآن حضور ملحوظ لقوة شرطة وطنية أفضل تجهيزا وأكثر انضباطا، في المقاطعات، وكما ذكر سابقا، فإن اللجان الأمنية للمحافظات والمناطق يجري إنشاؤها في كامل أنحاء البلاد.

٢٣ - وأعيد تأهيل المحاكم الجزئية في جميع المناطق، وهي تجتمع الآن في مقار المحافظات والمناطق، ولو أنها لا توفر التغطية الكافية. وقد وقفت ظروف الخدمة الحالية غير المغرية عائقا أمام تعيين القضاة والموظفين القضائيين. وهناك خمسة قضاة فقط مكلفون منسبين بالعمل في مجموعته اثنتا عشرة منطقة إدارية. وكتدبير مؤقت، تم تدريب عناصر تعرف بقضاة

الصلح، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوزيعهم على ١٨ موقعا، حيث يقومون بالمهام القضائية تحت إشراف أولئك القضاة.

٢٤ - وبالنظر إلى أنه منذ سنتين فقط كان نطاق سلطة الدولة مقصورا على حوالي ثلث مساحة البلد، كان التقدم المحرز في إعادة إنشاء الهياكل الحكومية الإدارية والأمنية والقضائية في جميع أرجاء البلد ملحوظا. ومع ذلك، ما برحت قدرة تلك الهياكل على العمل بشكل فعال محدودة بشدة بسبب عدم توفر الإمداد والتمويل، والهياكل الأساسية، والموظفين المؤهلين. وهناك أيضا ناحية تثير القلق وهي أن مجالس المقاطعات المتوقع انتخابها في أيار/مايو يحتمل أن تواجه قيودا مماثلة، مما قد يجعل الجهود المبذولة لأداء وظائف الحكومة المركزية على أساس اللامركزية بلا جدوى. بيد أن البنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة قد أعلنت أنها ستقدم الدعم إلى المجالس لبناء القدرات ولعملية إحلال اللامركزية بوجه عام.

#### ٤ - إعادة سيطرة الحكومة على أنشطة تعدين الماس

٢٥ - اتخذت الحكومة تدابير هامة للتأكيد من جديد على سيطرتها على مناجم الماس. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أقر مجلس الوزراء سياسة أساسية جديدة للمعادن تسعى إلى إيجاد إطار قانوني ومالي ومؤسسي قادر على تنمية ثروة البلاد المعدنية والحيلولة دون استخدام الموارد الطبيعية لتمويل الصراع وغيره من الأنشطة غير المشروعة. ومن الخطوات المحددة التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد استحداث جريمة الماس، وإنشاء وحدة الاستخبارات والتحقيقات ضمن شرطة سيراليون، واتخاذ تدابير شديدة لإنفاذ القانون، بما في ذلك وزع عناصر للرصد والحراسة على المناجم في مناطق التعدين، وتقديم الحوافز، كإنشاء صندوق تطوير المجتمعات المحلية في مناطق الماس، للتشجيع على التعدين القانوني.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، عدل قانون المعادن لعام ١٩٩٤ كي يضمن فرض عقوبات أكثر شدة على الحيازة غير القانونية للماس وعلى تهريبه. وبالإضافة إلى هذا، قامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالاشتراك مع المسؤولين في وزارة الموارد المعدنية وشرطة سيراليون، بعمليات مسح جوية ودوريات أرضية لمناطق التعدين في جميع أرجاء البلد. وما برحت أيضا لجنة الماس التوجيهية الرفيعة المستوى تنسق الجهود الرامية إلى تحسين الحكم والتطوير في قطاع الماس. وكنتيجة لهذه التدابير وغيرها، ارتفع عدد الرخص الصادرة لتعدين الماس من ٩٠٠ رخصة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى ٢٠٩١ رخصة حتى أواخر عام ٢٠٠٣، في حين ازدادت الصادرات الرسمية من الماس من مبلغ ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى مبلغ ٧٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣.

٢٧ - ومع ذلك، ما برح قطاع الماس يواجه الكثير من التحديات الخطيرة. إذ أن أكثر من ٥٠ في المائة من أنشطة تعدين الماس في البلد ما برحت غير مرخصة. وبالإضافة إلى هذا، ما برحت حقوق وحدود تعدين الماس مصدرا كبيرا للمنازعات بين المناطق القبلية، وما برحت الأعداد الكبيرة من الشباب المشتركة في أنشطة التعدين، وكذلك صلاحيات السلطات القبلية غير المنظمة إلى حد كبير لإصدار رخص التعدين، تشكل عقبات أمام المستثمرين المحتملين. وما برح أيضا استخدام العمال الأطفال في المناجم يشكل تحديا خطيرا في سيراليون، رغم السياسة الجديدة التي تحظر هذه الممارسة.

٢٨ - ومن المتوقع أن يكون للزيادة الطارئة على أنشطة التعدين القانونية، ولا سيما استئناف تعدين الكمبرليت مؤخرا في كوادو، أثر إيجابي في اقتصاد البلد. بيد أنه ينبغي للحكومة أن تعالج بجدية النواحي المثيرة للقلق التي أعرب عنها الكثير من السيراليون بشأن الأثر البيئي المترتب على تعدين الكمبرليت وكذلك التعدين الرسوبي. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي التأكيد على أن وضع تعدين الماس تحت السيطرة الفعالة هو جهد طويل الأمد يتطلب أيضا اشتراكا فعالا من المجتمع المحلي ودعمًا دوليا.

#### ٥ - التقدم المحرز في حل الصراع في ليبيريا

٢٩ - مع الازدحام الجاري لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أخذت الحالة في ذلك البلد بالتحسن تدريجيا. بيد أن الحالة في المناطق الحدودية ما برحت غير مستقرة، بالنظر إلى أنه لم يتم بعد وزع البعثة في المناطق المجاورة للجانب الليبري. كما أن التعامل مع المقاتلين من السيراليون الموجودين في ليبيريا، كما ذكر في موضع سابق، يشكل تحديات كبيرة. ومما يثير القلق على وجه الخصوص أن بعض هؤلاء المقاتلين قد ينتقلون إلى أجزاء أخرى من المنطقة دون الإقليمية.

٣٠ - لذا ينبغي تقييم التقدم المحرز بشأن المعيار المرجعي المتصل بالصراع في ليبيريا في إطار الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا المعروفة باسم اتحاد نهر مانو. وبوجه الإجمال، ما برح السكان السيراليون قلقين بشأن الحالة في ليبيريا وخائفين من الأثر السلبي المحتمل المترتب على التطورات في كوت ديفوار وغينيا في المستقبل. ومن باب التفاؤل، أبلغ الرئيس كابا فريق التقييم بأن التوقعات بالنسبة لعقد مؤتمر قمة لاتحاد نهر مانو في الأشهر المقبلة هي توقعات مشجعة. إذ يتوقع أن إنجاز عملية نزع السلاح، وعمليات التسريح، وإعادة التأهيل، وإعادة الدمج في ليبيريا، سيسهم إلى درجة كبيرة في الحد من الخطر الأمني المحتمل على طول الحدود الشرقية لسيراليون. ومع ذلك، لا مندوحة عن وجود رادع مستمر ورصد مناطق الحدود، بالنظر إلى المسائل المستعصية عبر الحدود.

## جيم - الحالة الإنسانية وعملية الإنعاش الوطني

٣١ - ركزت الجهود الإنسانية في سيراليون مؤخرًا بشكل رئيسي على تلبية الاحتياجات اللازمة لإعادة توطين السكان واللاجئين الليبريين في البلد، في حين تواصل جهود الإنعاش الوطني التركيز على إعادة بناء المجتمعات المحلية وبناء القدرة البشرية والاقتصادية معا لتمكين الحكومة والمجتمع المدني من تحمل المسؤولية عن تطوير البلد. ومن الناحية الإنسانية، تم رسميًا إنجاز البرنامج الوطني لإعادة توطين المشردين في الداخل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وبموجب هذا البرنامج، أُعيد توطين أكثر من ٢٢٣ ٠٠٠ مشرد خلال فترة دامت أقل من ١٨ شهرًا. وتم حتى الآن إعادة ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة من اللاجئين السيراليونيين إلى أوطانهم، كما تلقى أكثر من ١٥٧ ٠٠٠ منهم مساعدة فردية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويقدر أنه لا يزال هناك حوالي ٣٣ ٠٠٠ سيراليوني يعيشون في مخيمات بمساعدة من المفوضية المذكورة في بلدان اللجوء في المنطقة دون الإقليمية. كما يُقدر أن هناك ٥٠ ٠٠٠ لاجئ آخر يعيشون بدون مساعدة من المفوضية المذكورة في المجتمعات المحلية خارج المخيمات. وتتوقع المفوضية المذكورة اكتمال عملية إعادة جميع هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم حتى نهاية عام ٢٠٠٤.

٣٢ - ولا تزال سيراليون أيضًا تستضيف أكثر من ٦٧ ٠٠٠ لاجئ ليبيري. ويتم إيواء حوالي ٦٠٠ ٥٥ لاجئ من هؤلاء في ثمانية مخيمات في المقاطعتين الجنوبية والشرقية من البلاد، في حين يعيش الباقون في المدن والقرى في جميع أرجاء البلاد، وكذلك في المناطق الحدودية. وبالنظر إلى تحسن الحالة الأمنية في ليبيريا، ترمع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الشروع في إعادتهم طوعًا إلى الوطن من سيراليون بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، شريطة أن تكون الأحوال في ليبيريا مساعدة.

٣٣ - وللتصدي للتحدي المائل في تلبية ما تبقى من الإغاثة الطارئة ومن احتياجات الإنعاش الفورية للأشخاص المتأثرين بالحرب، أعد فريق الأمم المتحدة القطري نداءً مؤقتًا من أجل سيراليون لعام ٢٠٠٤ يضم ثلاثة برامج مشتركة، ويطلب ما مجموعه ٦١,٩ مليون دولار. ويهدف البرنامج الأولان إلى تلبية احتياجات الرعاية والإعالة للاجئين الليبريين وحوالي ٣٠ ٠٠٠ سيراليوني يُتوقع عودتهم في عام ٢٠٠٤. ويركز البرنامج الثالث على الإنعاش المستند إلى المجتمع المحلي ويسعى إلى تلبية احتياجات الجماعات المعاد توطينها في المناطق ذات التعرض العالي للأخطار وذات المستويات العالية في إعادة التوطين، التي لم يتيسر لها بعد الاستفادة من جهود الإنعاش المستمرة.

٣٤ - وقد أحرز تقدم كبير في ترميم الهياكل الأساسية الاجتماعية، ولا سيما المدارس والعيادات. إذ افتتحت المدارس من جديد في جميع أرجاء البلد، كما شرع في برامج لتدريب المعلمين. وقد ازداد التسجيل في المدارس الابتدائية بنسبة ٧٠ في المائة عن السنتين الدراسيتين السابقتين كما وسعت برامج التعليم السريع التكميلي للشباب. وقد رصدت الحكومة موارد كبيرة من أجل برنامج لزيادة تسجيل البنات في المدارس الثانوية، ولا سيما في شمال البلاد وشرقها. ومن التحديات الرئيسية في هذه المنطقة الحاجة إلى مزيد من المدارس، وإلى عدد كاف من المعلمين، واللوازم من المواد التعليمية.

٣٥ - وقد تحسنت الخدمات الصحية من مستوى قدرة تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة خلال الحرب إلى نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة في الوقت الحاضر. بيد أنه على الرغم من توفر مستشفى إحالة جاهز للعمل في معظم المناطق، فهناك مناطق مأهولة كبيرة في البلد لا يزال يعوزها الحصول على الخدمات الصحية بشكل كاف. والقيود الشديدة التي تعيق القدرة، بما في ذلك نقص عدد الموظفين وعدم توفر المعدات الأساسية واللوازم الطبية، ما برحت تعيق إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

٣٦ - والحملة لزيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والوقاية منهما هي في توسع، كما أحرز تقدم في مجالات حماية الطفل وإعادة تأهيل ضحايا الحرب في البلد. وهناك الآن وعي متزايد لمسائل حماية الطفل، ولا سيما فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والاقتصادي. فلا بد من أن يكون التأكيد الآن على استدامة الخدمات الاجتماعية المتوفرة، من خلال بناء قدرات الوكالات الوطنية وترشيد شبكة التنسيق المتعلقة بهذه المسائل.

٣٧ - وما برح الاقتصاد الوطني ينمو، كما تحقق هدف الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٣ البالغ ٦,٥ في المائة. وقد تأتي الزخم في النمو إلى حد كبير في الانتعاش الواسع النطاق في الزراعة، وازدياد الإنتاج من الماس، والزيادة المتواضعة في المنتجات المصنعة، والتوسع في أنشطة البناء في كلا القطاعين العام والخاص.

٣٨ - وفي القطاع الزراعي، بلغت نسبة إنتاج الرز ٧٨ في المائة من مستوى الإنتاج قبل الحرب، ولكن هذه النسبة لا تفي بغير ٥٠ في المائة فقط من الاحتياجات حالياً. وجاء هذا الانتعاش نتيجة ازدياد مجموع مساحة الأراضي المزروعة بنسبة ٤٧ في المائة، وذلك بفضل ازدياد وصول المزارعين إلى أراضيهم، ووجود برنامج طموح لتوزيع البذار، إذ استلم ١٤٤ ٠٠٠ مزارع ٧٧٢ ٥ طناً من الرز وسجلت محاصيل غذائية مهمة أخرى، مثل المينهوت، والبطاطا الحلوة والبقول السوداني تحسناً قوياً أيضاً في عام ٢٠٠٣. وانتعشت الآن

زراعة المحاصيل النقدية، مثل البن والكافوا، والتي كانت قد تركت أثناء الحرب. ولتمكين القطاع الزراعي من توليد فائض حيوي، يحتاج المزارعون إلى أصناف محسنة من المحاصيل، ويجب على الحكومة أن تباشر في إجراء إصلاحات للسياسة الزراعية، بالإضافة إلى تطوير الهياكل الأساسية للطرق، لتسهيل الوصول إلى المناطق الأكثر إنتاجاً من البلد.

٣٩ - وعملية التعدين عموماً، واستخراج الماس بصورة خاصة، قدمت مساهمات هامة من الناحية التاريخية إلى إجمالي الناتج المحلي، عندما كانت تخضع للسيطرة المناسبة. إضافة إلى ذلك، فإن عملية إنعاش الصناعة ما زالت في مهدها، ومساهمتها العامة في الانتعاش الاقتصادي الوطني لا تزال محدودة. وتضاعف الإنتاج الرسمي للماس فبلغ ٣٠٠ ٢٥١ قيراط بين النصف الأول من عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٤٠ - وبالرغم من التحسن الملحوظ الذي طرأ على تدفقات الإيرادات العامة من ٢٨٣ ٦٩١ بليون ليون إلى ٢٨٣ ٧٤٣ بليون ليون بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣، فإن الحكومة لا تزال تعتمد بشدة على التمويل بشروط تساهلية من المانحين. ولا يزال الإنفاق العالي المتعلق بالأمن وزيادة المرتبات يضعان ضغوطاً على الميزانية، بينما أدى الطلب القوي على البضائع المستوردة والزيادات في أسعار النفط إلى انخفاض قيمة الليون وإلى زيادة مقابلة في التضخم، الذي وصلت نسبته إلى ١٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع معدل سالب مقداره ٢ في المائة في عام ٢٠٠٢.

٤١ - وأخذت استثمارات القطاع الخاص بالازدياد ولكنها لا تزال أدنى بكثير من المستوى اللازم لخلق فرص العمل المطلوبة جداً. ولا تزال الهياكل الأساسية الضعيفة تشكل عائقاً رئيسياً أمام توسع القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات وعاملاً مثبطاً للاستثمار.

## دال - حقوق الإنسان

٤٢ - تحسنت حالة حقوق الإنسان بوجه عام في سيراليون منذ نهاية الحرب في أوائل عام ٢٠٠٢. ويجري اتخاذ خطوات لزيادة الوصول إلى العدالة، بالرغم من أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في هذا المجال. وتحققت تحسينات كبيرة في شروط الاحتجاز في مخافر الشرطة والسجون نتيجة المراقبة المنتظمة. وكان للمراقبة المماثلة على محاكم الصلح تأثير إيجابي أيضاً على القضايا المتراكمة التي تنتظر بت المحاكم فيها. وأكملت لجنة الحقيقة والمصالحة عملها وهي الآن في طور إنهاء تقريرها، الذي من المتوقع أن يصدر في أيار/مايو عام ٢٠٠٤. ويعترف الكثيرون من أهالي سيراليون بأن اللجنة كان لها التأثير التطهيري المطلوب. بيد أن

وجهاً النظر منقسمة بعض الشيء بشأن فيما إذا كان عمل المحكمة الخاصة سيكون له نفس التأثير الشافي.

٤٣ - وعلى الرغم من المكاسب التي سبقت الإشارة إليها، لا تزال هناك قضايا رئيسية تتعلق بحقوق الإنسان تحتاج إلى مراقبة وعلاج مستمرين. وبشكل خاص، لم تعالج إلى الآن بشكل كاف أسباب وآثار أزمة حقوق الإنسان الناجمة عن عقد من الحرب. وفي هذا السياق، أبدى العديد من أصحاب المصلحة السيراليونيين والدوليين قلقاً من الآثار المترتبة على ضعف قدرة نظام العدالة في البلاد بالنسبة إلى حقوق الإنسان. وهذا التحدي وتحديات أخرى، إضافة إلى ممارسات الفساد، يعرقل إقامة العدالة بصورة منصفة وكفاءة وفعالية.

٤٤ - ومن الضروري متابعة إصلاح قطاع العدالة بهدف ضمان وصول المجتمعات الريفية الفقيرة والشرائح الضعيفة من المجتمع، وبصورة خاصة النساء والأطفال، إلى العدالة. ويسهم برنامج السلامة والأمن والوصول إلى العدالة الذي ترعاه المملكة المتحدة في تحقيق هذه الأهداف المهمة من خلال تقديم الدعم من أجل بناء قدرات قطاع العدالة. ولكن أعرب عن قلق أيضاً من انعدام التقدم بشأن إعادة النظر في القوانين وإصلاحها. ولا يزال معمولاً بقوانين قديمة تنطوي على تمييز بين الجنسين وعلى أشكال أخرى من التمييز. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الحكومة إلى مساعدة في مجال نشر القوانين. ولا يزال وصول السلطات القضائية إلى جميع التشريعات الحالية والسوابق القضائية ضعيفاً أو معدوماً. وأبلغ وزير العدل والمدعي العام بعثة التقييم بأن آخر نشر للقوانين صدر في عام ١٩٧٣ وأكد أن نشر قوانين البلاد أمر حيوي لاستتباب سيادة القانون.

٤٥ - ومن الضروري وضع حلول لمسائل العنف ضد النساء، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والتمييز ضد النساء في القانون والممارسة، وانخفاض مستوى مشاركة المرأة والشباب في الشؤون السياسية والإدارية للبلاد.

٤٦ - وفي ضوء ما سبق، لا تزال إعادة الاحترام لسيادة القانون وحقوق الإنسان أولوية رئيسية في سيراليون. ومن الضروري تعزيز المسؤولية الأساسية التي تضطلع بها الدولة عن إشاعة حقوق الإنسان وحمايتها ودور شعب سيراليون في فرض مراقبة وثيقة عليها. ولا يزال المجتمع المدني ضعيفاً ويتطلب تثقيفاً مستمراً. وتحقيقاً لهذه الغاية، إضافة إلى المراقبة والتحقيق والإبلاغ، يجب أن تركز الأنشطة التي يقوم بها المجتمع الدولي في هذه المرحلة في مجال حقوق الإنسان في سيراليون على بناء القدرات ونقل المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى حكومة سيراليون وشعبها.

## هاء - الجوانب السياسية والجوانب الأمنية ذات العلاقة

٤٧ - شكلت المناقشات التي جرت مع ممثلي المجتمع المدني في سيراليون والأحزاب السياسية المعارضة انطباعاً لدى فريق التقييم مفاده أنه يلزم الحكومة وشركاءها التقليديين أن يفعلوا أكثر مما فعلوا لتوعية عامة الناس بشأن التقدم الهام الذي أحرز لتثبيت دعائم الاستقرار وإرساء أسس الحكم الصالح وتشجيع الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي سبق وصفه. فثمة تصور في أوساط في الكثيرين من أهالي سيراليون يلقي بظلال تزداد كثافة على هذا التقدم الهام وهو أن الطبقة السياسية ربما أخذت تعود إلى أساليبها الانتهازية القديمة وأن الأسباب الرئيسية للصراع لا تعالج معالجة وافية. وأعرب عدد من أصحاب المصلحة في سيراليون وأصحاب المصلحة الدوليين عن شعورهم، مستشهدين بالكثير من الشواغل، بما في ذلك ارتفاع مستويات الفقر، والتهميش السياسي والاقتصادي لشرائح معينة من المجتمع، وانتشار البطالة وغيرها من الصعوبات الاقتصادية، بأن الحالة السياسية والاقتصادية الراهنة في البلد تشبه شبيهاً كبيراً الحالة التي كانت قائمة عشية اندلاع الصراع في عام ١٩٩١. ومن نافلة القول إن العودة إلى الحالة التي سبقت اندلاع الصراع ستؤدي إلى بذور بذور تجدد انعدام الاستقرار.

٤٨ - وفي الوقت ذاته، ثمة آخرون يعتقدون أن سيراليون ربما أخذت تقع ضحية ما حققته من نجاح. واستناداً إلى هذه المدرسة الفكرية، فإن السلام الملحوظ الذي استتب في سيراليون تحت مظلة الأمن التي لا تزال البعثة توفرها منذ الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٢، قد أثار آمالاً عريضة جداً في أوساط السكان لا يمكن تحقيقها في الوقت الراهن بسبب القدرة المحدودة للاقتصاد وضعف مؤسسات الدولة. وفي حين كان الأمن الشاغل الرئيسي قبل عام فقط، أصبحت البطالة في صفوف الشباب وغيرها من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلد، بما في ذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية وكون المسائل المتصلة بإقامة العدل قد أصبحت أشد القضايا إلحاحاً.

٤٩ - وتقوم الحكومة باتخاذ بعض التدابير لمواجهة بعض هذه التحديات. وتشمل هذه التدابير قيام الرئيس كبه وأعضاء حكومته بزيارات إلى المحافظات ليشرحوا لسكان المناطق الريفية الخطوات المتخذة لمعالجة شواغلهم؛ وعقد اجتماعات وزارية في عواصم المحافظات؛ وعقد اجتماعات للجنة الانتعاش الوطني في كل من المقاطعات الاثني عشر، وفي المنطقة الجنوبية، بمشاركة أعضاء الوزارة والمائنين وأصحاب المصلحة المحليين؛ وإجراء الانتخابات المحلية المقبلة. علاوة على ذلك، أنشئت لجنة حكومية للبحث في مشكلة ارتفاع الأسعار. وتقوم لجنة مكافحة الفساد بمهامها، بيد أن فعاليتها يحد منها انعدام الموارد والقدرات المحدودة التي تعرقل سير أعمال نظام العدل سيراً فعالاً. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

قامت لجنة مكافحة الفساد بالتحقيق في ٣٥٢ ادعاء و ٥٧ قضية أحيلت إلى المدعي العام للنظر فيها، وتُنظر المحكمة في أكثر من ٥٠ في المائة من هذه القضايا. وتحاول الحكومة أيضا معالجة مشكلة البطالة في أوساط الشباب.

٥٠ - وتعتبر المحاكمات التي ستجريها المحكمة الخاصة، والمزمع أن تبدأ في آذار/مارس ٢٠٠٤ وتنتهي في عام ٢٠٠٥، على نطاق واسع مصدرا محتملا من مصادر انعدام الاستقرار. فقد تسعى بعض عناصر قوات الدفاع المدني السابقة ممن يعارضون إدانة سام هنجا نورمان، وزير الشؤون الداخلية السابق والمنسق الوطني لقوات الدفاع المدني، لتعطيل أعمال المحكمة من خلال القيام بأعمال عنف. ورغم نزع سلاح هذه الزمرة، فإنه يعتقد أن هيكل قيادتها والسيطرة عليها لا يزالان سليمين، ولا سيما في المناطق الشرقية. ولهذا السبب، يعتقد بعض المراقبين أن قوات الدفاع المدنية قد تكون قادرة على حشد قوة ذات مصداقية. ويستبعد آخرون أن يكون لأي هجوم تشنه هذه القوة على المحكمة أن يبرز نجاحا بوجود البعثة، وأن الزمرة تفتقر إلى ما يكفي من التنظيم والموارد لتشكيل تهديد خطير على الحكومة.

٥١ - وثمة خطر داخلي محتمل آخر يهدد الاستقرار حدده كل من أصحاب المصلحة في سيراليون وأصحاب المصلحة الدوليين ويتمثل في الاستياء المحتمل في أوساط القوات المسلحة لجمهورية سيراليون الناجم عن سوء شروط الخدمة، واستمرار عملية إعادة الهيكلة، وما تبقى من دعم يديه بعض العناصر لجوي بول كوروما، الزعيم السابق لجيش سيراليون السابق/المجلس الثوري للقوات المسلحة، والذي صدرت بحقه إدانة من قبل المحكمة الخاصة. وهذه العوامل تعطي الكثيرين من أهالي سيراليون أسبابا للشك في ولاء القوات المسلحة.

٥٢ - وكما بيّنا في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ أعلاه، فثمة أيضا تهديدات خارجية محتملة لاستقرار سيراليون، بما في ذلك الحالة في ليبيريا. وفي هذا الخصوص، يسود اعتقاد على نطاق واسع بأنه ما لم يتم انتشار البعثة انتشارا كاملا في المدن الليبرية المخاضة للحدود مع سيراليون واستكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن المنطقة الحدودية ستظل بحاجة إلى رصد قوي مستمر من جانب سيراليون. وثمة أيضا قلق عارم من النفوذ الذي لا يزال يمارسه في البلد رئيس ليبيريا السابق الذي يعيش في المنفى. إذ لا يزال لديه أتباع كثر ومصالح تجارية في ليبيريا، وقد يحاول استغلال المقاتلين في سيراليون الذين حاربوا من أجله لزعة استقرار سيراليون وتعطيل أعمال المحكمة الخاصة.

٥٣ - وثمة عامل محتمل آخر لانفجار الوضع يتمثل في استمرار وجود القوات الغينية في قرية ينغا على حدود سيراليون، والتي احتلتها غينيا منذ عام ٢٠٠٠، عندما ساعدت في قتال

الجهة المتحدة الثورية والمتمردين الغينيين الذي كانوا يقومون بعمليات في المنطقة. ويجري حوار بين الحكومتين حول الموضوع منذ عام ٢٠٠٣، ولكن لم يحرز أي تقدم رغم توصلهما إلى اتفاق لتشكيل لجنة فنية لتنظر في رسم ذلك الجزء من الحدود موضع الخلاف. بيد أن الرئيس كبه أبلغ فريق التقييم أن نظيره الغيني يعتبر هذه المسألة ثانوية وستحل قريباً.

٥٤ - ويشاطر فريق التقييم وجهة النظر الشائعة على نطاق واسع ومفادها أن تمديد تواجد قوات البعثة بعد الانتخابات الوطنية عام ٢٠٠٢ كان يشكل عاملاً كبيراً من عوامل تثبيت الاستقرار، وحال دون ترعزع الاستقرار من جديد في سيراليون، وأن احتمال نشوء اضطرابات على المدى القصير لا يزال احتمالاً حقيقياً نتيجة العوامل الداخلية والخارجية التي سبق تحديدها، رغم تواجد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

### ثالثاً - التوقعات بالنسبة للتصدي للتحديات المباشرة

٥٥ - نظرت بعثة التقييم في الإجراءات العلاجية الممكنة التي يمكن للحكومة وشركائها اتخاذها، في الفترة من الآن إلى موعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بغية الإسراع بحدوث المزيد من التقدم في المعايير المرجعية، والحد من التهديدات المحتملة للاستقرار إلى الحد الأدنى، ووضع الأساس لنقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن والانتعاش الوطني إلى المؤسسات الوطنية.

٥٦ - وفي هذا الصدد، من المهم على الصعيد السياسي، أن تواصل الحكومة العمل الميداني وسط الجمهور عموماً للتوعية بالتقدم المحرز في توطيد السلام والانتعاش الوطني، وتوضيح التدابير التي تتخذها للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، بغية تبديد المفاهيم الخاطئة المنتشرة على نطاق واسع بشأن القضايا الوطنية الرئيسية. وستواصل الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الاستفادة من إذاعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لنشر هذه المعلومات.

٥٧ - وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ إجراءات ملموسة واضحة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وفي هذا السياق، تجدر بالدعم المستمر جهود الحكومة لتشجيع المستثمرين المحتملين، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين، بهدف تهيئة فرص العمالة للشباب. وينبغي للحكومة أيضاً أن تكثف الجهود، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، لتنفيذ المعايير المرجعية المتبقية للفريق الاستشاري في عام ٢٠٠٤، بما في ذلك إعداد الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر.

٥٨ - وستواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مساعدة الحكومة في التحضير للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٤. وبالنظر إلى إمكانية تسبب هذه الانتخابات في عنف سياسي، من الضروري كفالة قيام السلطات الوطنية بالتحضير لها بطريقة تتسم بالشفافية وقيام شرطة سيراليون بوضع الترتيبات الأمنية الضرورية. وفي هذا الصدد، أقرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تقييماً للأخطار، وتم وضع خطة أمنية، بتنسيق وثيق مع شرطة سيراليون، لمواجهة ما قد ينشأ من حالات طارئة.

٥٩ - وبالنسبة لقطاع الأمن، حددت الحكومة أكثر أولوياتها إلحاحاً لعام ٢٠٠٤، ومنها ضرورة إنشاء اللجان الأمنية على مستوى المحافظات والمقاطعات وجعلها تعمل بشكل كامل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ والتدريب التكميلي لمجندي الشرطة الجدد وتوفير أماكن الإقامة لتيسير نشر شرطة سيراليون، خاصة في المناطق المخاضية للحدود مع ليبيريا وغينيا؛ وإكمال عملية بيبو، وتلبية متطلبات التنقل والاتصالات للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وكما ورد في الفصل الثالث أعلاه، أوضحت الحكومة ما تحتاجه من موارد لإنجاز هذه الأولويات، وناشدت الأمم المتحدة أن تنظر في تقديم بعض معدات البعثة على سبيل الهبة لسد هذه الثغرات. ويؤمل أن تقبل الدول الأعضاء بتقديم المساعدة اللازمة في هذا المجال الأساسي.

٦٠ - ومن المهم بالقدر نفسه أن تواصل الحكومة الانتباه الشديد للمسألة الحساسة المتعلقة برفع الروح المعنوية للأفراد العاملين في قطاعها الأمني وضمان ولائهم، وخاصة من خلال توعية كل من الجيش والشرطة بالإصلاحات الجارية والقيود على الموارد المشار إليها آنفاً، ومراجعة شروط الخدمة للرجال والنساء العاملين في القوات النظامية. وينبغي أن تواصل الحكومة أيضاً اتخاذ تدابير لكفالة وجود قطاع أمني متجانس تعمل فيه القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون بصورة متناغمة.

٦١ - ويقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الدعم لمشروع يرمي إلى زيادة طاقة مدرسة هاستنغز لتدريب الشرطة. واكتمل المشروع الممول من البرنامج الإنمائي وسلم إلى شرطة سيراليون في شباط/فبراير ٢٠٠٤، في حين أن المشروع الممول من المملكة المتحدة يتوقع له أن يكتمل في آذار/مارس. وزيادة طاقة المدرسة ستجعل من الممكن رفع عدد مجندي الشرطة المدربين هذا العام من عددهم الحالي الذي يبلغ ٤٠٠ إلى ٦٠٠ مجند في الدورة الدراسية. ومن المتوقع أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفريق الكمنولث بتدريب مجندين جدد يبلغ مجموعهم ١٨٠٠ مجند في الفترة بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٦٢ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، من الضروري لبلدان اتحاد حوض نهر مانو (وهي غينيا وليبيريا وسيراليون) أن تستأنف الحوار بهدف بناء الهياكل الأمنية دون الإقليمية وتنشيط أمانة الاتحاد. وستواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون العمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لمتابعة حكومة سيراليون ودعمها في إعداد خططها لاستقبال المقاتلين السيراليونيين السابقين وأسراهم، الذين يتوقع أن يعودوا إلى وطنهم من كوت ديفوار وليبيريا، وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، وإعادة المحاربين الليبريين، الموجودين حاليا في معسكرات اعتقال في سيراليون، إلى وطنهم.

٦٣ - إضافة إلى ذلك، فإن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار تبذل بالفعل جهودا كبيرة لإنشاء آليات صلبة للتعاون عبر الحدود وفيما بين البعثات بهدف اتباع نهج إقليمي معزز في تنفيذ كل منها لولايتها. والاجتماعات المنتظمة بين رؤساء البعثات وقادة القوات في العمليات الثلاث بدأت في إنشاء الآليات اللازمة للتخطيط المشترك وتقاسم المعلومات. وتركز البعثات الثلاث جميعا الآن على التنسيق والتخطيط المشترك بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والاتصال وتقاسم المعلومات عبر الحدود.

٦٤ - وبعض هذه المبادرات لا يزال في مراحله الأولى. ومع ازدياد زخم هذه الآليات، سيكون من الضروري توفير الدعم الصحيح لها، بما في ذلك دعمها عن طريق إنشاء خلايا مشتركة لتحليل البعثات تعمل فيها على نحو مشترك عناصر عسكرية وسياسية من البعثات الثلاث لتوفير المعلومات على المستوى الملائم. وقد أحرز تقدم بارز بالفعل في تقاسم الأصول، حيث يرد مثال لذلك في الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل إنشاء كل من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٦٥ - وبالنسبة للمستقبل القريب، هناك عدد من المقترحات الأكثر تأثيرا تقوم البعثات بمناقشتها لتيسير العمليات عبر الحدود، بما في ذلك إمكانية القيام بعمليات "مطاردة حثيثة"، ودوريات جوية مشتركة، وتقاسم المسؤوليات على الحدود، وإنشاء قوة احتياطية دون إقليمية، والتخطيط المشترك من أجل إعادة المحاربين الأجانب إلى أوطانهم. والعديد من هذه الأفكار قد يكون ممكن التحقيق، إلا أن لها آثارا قانونية وسياسية وتنفيذية معقدة تتطلب دراسة متأنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعتمد تنفيذ هذه الأفكار على الإرادة السياسية، لا سيما من جانب البلدان المساهمة بقوات، وعلى موافقة الحكومات المضيئة لكل بعثة بطبيعة الحال. ومن ثم فإنني أعتزم أن أطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة

الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المتوخى إنشاؤها، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، القيام، على سبيل الأولوية، بإجراء دراسة لهذه المسائل ووضع مقترحات تمكيني من التقدم بتوصيات إلى مجلس الأمن بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

٦٦ - وقد درس فريق التقييم إمكانية اضطلاع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بدور استباقي أكثر في حماية المنطقة الحدودية في هذه المرحلة، بغية الحد من الطلبات على الجانب السيراليوني. بيد أن الفريق خلص إلى أنه، رغم أن هذه النهج قد يكون مرغوبا فيه بشدة، فإن المتطلبات الأمنية المختلفة للبلدين، والمسائل الحدودية، لا سيما الحاجة إلى بناء قدرة القطاع الأمني في سيراليون، والأولويات المختلفة في كل بعثة، ستؤدي إلى قيام عقبات على المدى القصير، حتى منتصف عام ٢٠٠٥ على الأقل. وعلى الرغم من ذلك، ستواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا العمل بنشاط من أجل التنسيق بين عمليتهما بصورة أوثق.

#### رابعا - خيارات الفترة فيما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

٦٧ - حسبما يتضح من تقرير المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/987)، فإن الهدف النهائي لخطة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون هو ضمان نقل المسؤولية عن أمن سيراليون من الأمم المتحدة إلى حكومة سيراليون بصورة تدريجية وعلى نحو متعمد. وتحقيقا لهذه الغاية، ثمة إجماع بين كل من سيراليون وأصحاب المصلحة من المجتمع الدولي مفاده أنه بعد اكتمال الإنهاء التدريجي المزمع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تنتهي ولاية البعثة، بحيث تعود المسؤولية الأولية عن الأمن القومي إلى الحكومة. وفي الوقت نفسه، ثمة تسليم بأن استيفاء معايير الأمن المرجعية الرئيسية قد لا يتحقق بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأن المكاسب التي تحققت بفضل توطيد السلام لا تزال هششة حتى الآن.

٦٨ - وفي ضوء ما سبق، نظرت بعثة التقييم في عدد من الخيارات، بما في ذلك (أ) انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، انسحابا تاما، تاركة وكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرين كي يواصلوا مساعدة الحكومة بصدد جهودها الرامية إلى توطيد السلام وشركاء ثنائيين ليقدموا الدعم لقطاع الأمن؛ (ب) واحتمال تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بشكلها الحالي في فترة ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بعنصر عسكري وعنصر شرطة كبيرين؛ (ج) والإبقاء على وجود للأمم المتحدة بشكل جديد لحفظ السلام.

٦٩ - وأكد جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي، بدون استثناء، على ضرورة الإبقاء على وجود لحفظ السلام في فترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمرافقة عملية التحول إلى الأولوية الوطنية. وفي رأيهم أنه ينبغي أن تتوفر لهذا الوجود القدرة على مساعدة سيراليون على تحمل كامل مسؤولياتها بفاعلية في قطاع الأمن، فضلا عن إعادة طمأنة عامة الجمهور، وتوفير رادع لصد الأخطار المحتملة التي تهدد الاستقرار وتقديم دعم أممي للمحكمة الخاصة، ومساندة الشرطة في سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون في ما يتصل بحماية الحدود الشرقية المتفجرة، ورصد الحالة السياسية وحالة الأمن بهدف تقديم إنذار مبكر بشأن تطورات زعزعة الاستقرار المحتملة.

٧٠ - ومن شأن وجود للأمم المتحدة في فترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن يعالج أيضا بعض المهام الأساسية التي لم تنجزها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بما في ذلك مواصلة تقديم الدعم لتدريب الشرطة العسكرية في سيراليون ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، فضلا عن تقديم الدعم لبناء قدرات المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان. بيد أن برامج ووكالات الأمم المتحدة ستضطلع بكثير من المهام المتبقية الأخرى، وبخاصة المهام المتصلة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وهذه البرامج والوكالات مؤهلة على نحو أفضل لأداء مهام بناء القدرات على الأجل الطويل. وإضافة إلى ذلك، من المتوخى أن تشترك وكالات الأمم المتحدة وبعثة المتابعة المقترحة معا في تحمل مسؤولية القيام بالمهام المتصلة بتوطيد سلطة الدولة، واستعادة سيطرة الحكومة على مناجم الألماس، وحماية الأطفال.

## خامسا - الإبقاء على وجود للأمم المتحدة الموصى به لحفظ السلام

٧١ - بصدد اتخاذ قرار بشأن الخيار الأكثر ملاءمة، يلزم تحقيق توازن ضروري بين الضرورة الفائقة الأهمية المتمثلة في نقل المسؤولية الأولية عن الأمن القومي إلى حكومة سيراليون ومسؤولية الأمم المتحدة التي تتسم بنفس القدر من الأهمية عن فك ارتباطها من البلد بطريقة يكون من شأنها أن تكفل استيفاء معايير الأمن المرجعية المصممة لتسهيل توفير الأمن والاستقرار على الأجل الطويل، ليتسنى من ثم حماية السلام الذي تحقق بعد جهد في سيراليون. وتحقيقا لهذه الغاية نقترح اتباع سبيل العمل الوارد أدناه، مع الأخذ في الحسبان النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم:

### ألف - إنهاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريجيا

٧٢ - ينبغي تعديل خطة إنهاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريجيا كي لا يحدث انخفاض حاد في قوة البعثة العسكرية في المراحل المتبقية من عملية الانسحاب. وفي هذا

الصدد، يُوصى بتخفيض القوة العسكرية تدريجياً من قوامها الحالي وهو ١١ ٥٠٠ فرد إلى ٥ ٠٠٠ فرد خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

### باء - العنصر العسكري المقترح لبعثة متابعة

٧٣ - على إثر انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تُنشأ بعثة متابعة جديدة، غرضها الأساسي تقديم مساندة أمنية ومرافقة انتقال الأولوية القومية حتى تنمو قدرة الحكومة في قطاع الأمن بصورة ملائمة. ومن بين القوات البالغ عددها ٥ ٠٠٠ فرد المتبقية من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، سيحتفظ بـ ١ ٥٠٠ من الأفراد العسكريين من قوة المقر (بما في ذلك فرقة الحراسة والإدارة؛ ومقري القطاعين في الشرق والغرب؛ ووحدة النقل والصيانة الأوكرانية؛ ووحدة الإشارات من بنغلاديش؛ ومستشفى المستوى الثالث) لفترة لا تتجاوز مدة شهرين، بغية تسهيل الدعم السوقي بلا انقطاع والانتقال السلس إلى البعثة الجديدة.

٧٤ - وسينصب تركيز المهام الرئيسية للعنصر العسكري في بعثة حفظ السلام المقترحة في فترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على ثلاث مجالات جغرافية رئيسية، هي على وجه التحديد غرب سيراليون، بما في ذلك فريتاون؛ ووسط البلد، الذي يمثل معقل قوة الدفاع المدني، والشرق، وعلى وجه التحديد مناطق الحدود ومناطق تعدين الألماس الحساسة. وفيما يتعلق بالغرب، تتمثل المهمة الأساسية في تقديم الدعم لأمن المحكمة الخاصة. بيد أن من الضروري أيضاً تضمين قدرة محدودة لمساندة الشرطة في سيراليون في حالة وقوع حوادث أمن رئيسية يتجاوز حجمها قدرة قوة الشرطة في سيراليون، ولا سيما في فريتاون وفيما حولها. وسيحتاج العنصر العسكري أيضاً إلى قدرة لتقديم الأمن لمرافق الأمم المتحدة وأفرادها بمن فيهم المراقبون العسكريون.

٧٥ - وفي الوسط تشمل الاحتياجات ضمان وجود رادع ضروري لصد أي محاولة محتملة لزعة أعمال المحكمة الخاصة أو الحكومة؛ ومساندة الشرطة في سيراليون فيما يتصل بالمحافظة على الأمن الداخلي؛ وتقديم قدرة على تحقيق الأمن لموظفي وممتلكات الأمم المتحدة، وتعزيز المنطقتين الغربية والشرقية. وستعمل القوات الموزعة في الوسط بصفاتها قوة احتياط توفر للبعثة الجديدة قدرة على رد الفعل السريع ومرونة تشغيلية ضرورية. وهكذا، ثمة متطلبات لقوة تكون قادرة على العمل في أجزاء أخرى من البلد لضمان إخراج المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في أوقات الطوارئ.

٧٦ - وفي الشرق، تختلف الاحتياجات إلى حد ما. وبالرغم من التأكيد على أولوية الشرطة في سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، ستكون هناك حاجة للتعويض عن

افتقارهما إلى القدرة على مراقبة الحدود بصورة تامة والمحافظة على مستويات ملائمة من الأمن في أجزاء أخرى من البلد. ونتيجة لذلك، من الضروري وضع ترتيبات لقدر أكبر بكثير من التخطيط المشترك والعمليات المشتركة. بيد أن من شأن هذه الترتيبات أن تضع الحكومة في مكان الصدارة.

٧٧ - وبصورة أولية، وبالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ترى بعثة التقييم أن الحد الأدنى لحجم القوة يتمثل في قوة قوامها لواء صغير وثلاث فرق بقوام منخفض زائدا المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، والمساعدين في مجال الطيران والمساعدين الضروريين. غير أن هذا الخيار رفض بسرعة لأنه لا يتسم بقدر من المرونة مما من شأنه تشييط استجابة القوة. والخيار المفضل مماثل في الهيكل، ولكنه يتضمن ثلاث كتائب عادية قوية. ويتألف قوة قوامها ٣ ٢٥٠ فرد (بما في ذلك ٦٦ من ضباط الأركان)، زائدا ١٤١ من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة يُحتفظ بهم من بين ٢٣٠ فرد الموزعين في الوقت الحاضر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويكون موقع رئاسة القوة في فريتاون، وتقسم الكتيبة الموزعة في الغرب فيما بين فريتاون وهاستينغس. وتوزع الكتيبة الثانية في الشرق وتتخذ قاعدة لها في كينما، في حين تخصص الكتيبة الثالثة للوسط وقاعدتها في بو.

٧٨ - ويعمل المراقبون العسكريون وعددهم ١٤١ عن كنب مع لجان الأمن في المراكز ولجان الأمن في المقاطعات لرصد حالة الأمن الشاملة، والقيام بدوريات على الحدود وفي مناطق تعدين الألماس، وتقديم إنذار مبكر، ورصد قدرة قطاع الأمن الناشئ التابع للحكومة، وضمان إبقاء رئاسة القوة على علم بما يجري.

٧٩ - ويعمل المراقبون العسكريون كجزء من تسلسل قيادي منفرد، وهم مساءلون أمام رئاسة القوة، ولكنهم يعملون بالتوافق مع الكتائب وبدعم منها. وسيوزعون في مواقع الفرق في جماعات صغيرة. ومن المتوقع أن يكون بالمستطاع تخفيض عدد المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة حالما يتم إنشاء البعثة بالكامل واستيفاء معايير مرجعية معينة، ولا سيما مع زيادة قدرة الحكومة في مجال الأمن من خلال تطوير لجان الأمن في المقاطعات ولجان الأمن في المراكز.

## جيم - عنصر الشرطة المدنية

٨٠ - من الضروري الاحتفاظ ببعض أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في بعثة التابعة المقترحة لمساعدة شرطة سيراليون على تجنيد وتدريب ٨٠٠ ١ طالب إضافي من طلاب الشرطة حتى تبلغ القوام الذي كانت عليه قبل الحرب وهو ٩ ٥٠٠ فرد. وسيواصل أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة أيضا البرنامج الجاري لتدريب المدربين

وسيكملونه، وسيوفرون التدريب أثناء الخدمة لحوالي ٤٠٠٠ فرد من أفراد شرطة سيراليون الذين سينشرون في المحافظات، وسيوفرون التوجيه والتدريب الميداني للمتخرجين الجدد من أفراد الشرطة الذين قلصت فترة تدريبهم في إطار العملية الجارية للإسراع بالتجنيد والتدريب. وعلاوة على ذلك، سيواصل عنصر الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة تعاونه الوثيق مع فريق الكمنولث لدعم إنشاء وحدات متخصصة في شرطة سيراليون.

٨١ - وتتطلب المهام الوارد وصفها أعلاه الاحتفاظ بحوالي ٨٠ فردا من أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة الذين يبلغ عددهم حاليا ١٣٠ فردا. وسينشر من هؤلاء تسعة أفراد، منهم مفوض الشرطة ونائبه، في مقر بعثة المتابعة، وخمسة مدربين في مدرسة تدريب الشرطة في هاستينغز، وثلاثة مدربين وموجهان في كل مركز من مراكز التدريب الإقليمية في بو، وكينياما، وماكينبي، وخمسة أفراد في كل منطقة من المنطقتين الرئيسيتين في فريتاون (المنطقة الوسطى والمنطقة المطلية على الميناء)، فضلا عن بورت لوكو، ومويامبا، ولونغوي وكويدو. وسينشر ما مجموعه ١٥ مستشارا متخصصا وستة مستشارين استراتيجيين في مقر شرطة سيراليون بفريتاون.

#### دال - العناصر المدنية

٨٢ - حُدد، بالتشاور مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، عدد من المهام التي تضطلع بها البعثة حاليا والتي يمكن أن تضطلع بها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. ومع إنهاء برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين رسميا، ستصفي تدريجيا الوحدة التابعة للبعثة المعنية بترع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وستتولى أفرقة الدعم في الفترة الانتقالية التي أنشأها فريق الأمم المتحدة القطري مهمة دعم برامج إعادة الإدماج المجتمعي على المدى الطويل ورصد الآثار العامة لبرنامج إعادة الإدماج على المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية وسيواصل البرنامج الإنمائي التصدي لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة في إطار برنامجه الخاص بالأسلحة من أجل التنمية.

٨٣ - بيد أنه لا بد من الإبقاء على مستشار في شؤون نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في مكتب ممثلي الخاص حتى يتسنى لبعثة المتابعة رصد إعادة المقاتلين السيراليونيين الموجودين حاليا في ليبيريا وكوت ديفوار إلى وطنهم واستقبالهم وتوطينهم وإعادة إدماجهم. وسيمكن المستشار أيضا بعثة المتابعة من المساهمة في الجهود المشتركة مع البعثتين الموجودتين في ليبيريا وكوت ديفوار لرصد ومعالجة مسألة تدفق المقاتلين عبر الحدود. وفي هذا الصدد، وكما أشرت إلى ذلك آنفا، ستساعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الحكومة على استقبال وإعادة توطين المقاتلين السابقين الذين تمت إعادتهم من ليبيريا وكوت ديفوار.

٨٤ - وستصفي كذلك تدريجيا الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة في أعقاب الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٤. وسيواصل البرنامج الإنمائي، في إطار برنامجه الخاص بتعزيز الحكم الرشيد، وبالتعاون مع بعثة المتابعة وغيرها من الشركاء الدوليين المعنيين، رصد القضايا المتعلقة بالانتخابات ودعم اللجنة الانتخابية الوطنية، بما يفرض على إجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٧. ويشمل هذا الدعم المساعدة في تحديد الدوائر الانتخابية على النطاق الوطني بعد إجراء التعداد الوطني.

٨٥ - وستتولى فريق الأمم المتحدة القطري بعض المهام التي تضطلع بها حاليا وحدة الشؤون المدنية التابعة للبعثة، لا سيما تلك المتعلقة ببناء قدرة الهياكل الحكومية على مستويي المناطق والمحافظات، وذلك نظرا لطبيعتها الطويلة الأمد. وتشمل هذه المهام الطويلة الأمد على وجه الخصوص بناء القدرات وتوفير الدعم التقني لمكاتب المناطق والمحلس المحلية، فضلا عن رصد ودعم عمل مجالس المناطق المنتخبة حديثا وعملية اللامركزية برمتها.

٨٦ - بيد أنه لا بد من الاحتفاظ في بعثة المتابعة المقترحة بعدد مخفض من موظفي الشؤون المدنية الذين سيظلون في المناطق الرئيسية بالمحافظات لمواصلة رصد وتيسير التسوية السلمية للنزاعات الأهلية، بما في ذلك النزاعات الحدودية بين العشائر، ودعم الجهود الحكومية في مجال تمكين الشباب. ولهذا الغرض، سينشر موظفون للشؤون المدنية في العواصم الإقليمية الثلاثة وهي بو، وكينياما، وماكين، فضلا عن فريتاون، وكيلهون، وكويدو، ومويامبا. وسيخفض عدد الموظفين من ١١ موظفا للشؤون المدنية و ١٠ متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة حاليا إلى ٦ موظفين للشؤون المدنية و ٥ متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة.

٨٧ - وشددت كل من الأطراف السيراليونية والأطراف الدولية على ضرورة الحفاظ على وجود قوي للأمم المتحدة يعنى بحقوق الإنسان في سيراليون لرصد حالة حقوق الإنسان في البلد وبحثها وتقديم تقارير عنها. ولكفالة نقل الكفاءات والمهارات بصورة فعالة إلى الموظفين الوطنيين والمنظمات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لمواصلة رصد حقوق الإنسان وتعزيزها، ستشدد وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتابعة على ضرورة إشراك الموظفين الوطنيين في تلك الأنشطة. وستشارك أيضا المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية في إجراء تقييمات دورية لمرافق الاحتجاز، وكذا في الاضطلاع بأنشطة الرصد والتحقيق. وفي هذا السياق، سيخفض عدد الموظفين الدوليين المعنيين بحقوق الإنسان المنتدبين للعمل في البعثة من ١٥ موظفا حاليا إلى خمسة موظفين يساعدهم عدد قليل من متطوعي الأمم المتحدة ومن

الموظفين الوطنيين. وسينشر موظفو حقوق الإنسان في فريتاون، فضلا عن مناطق كينما وكوينادوغو ومويامبا.

٨٨ - وستحتاج البعثة المقترحة إلى وحدة للإعلام لتلبية احتياجاتها الإعلامية، ونشر معلومات بشأن ولاية البعثة وهدفها، وتوعية السكان بالمسؤولية الرئيسية التي تتحملها الحكومة عن الأمن القومي والانتعاش الوطني، ونشر معلومات بغرض تعزيز السلام وتوطيده. وفي ضوء محدودية قدرة المحطات الإذاعية المحلية، سيكون من اللازم الإبقاء على المحطة الإذاعية التابعة للأمم المتحدة لدعم البرنامج الإعلامي للبعثة المقترحة.

٨٩ - وبصدد قيادة بعثة المتابعة، من الهام الاحتفاظ بمكتب قوي لممثلي الخاص، يساعده نائب يعمل أيضا كمنسق مقيم للأمم المتحدة ومنسق للشؤون الإنسانية، للحفاظ على صلة الوصل الضرورية بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيؤسس العنصر العسكري قائد قوة ذو نجمتين.

٩٠ - وستساعد مكتب ممثلي الخاص وحدة للشؤون السياسية والسياسات العامة والتخطيط تعنى أساسا بمساعدة ممثلي الخاص على الوفاء بالتزاماته بإبلاغ المقرر، ورصد التطورات السياسية وتحليلها، وتشجيع الحكومة على مواصلة الحوار مع الأحزاب السياسية المعارضة والمجتمع المدني، ورصد العملية الشاملة لتوطيد السلام، وتعزيز المصالحة الوطنية. ومن اللازم أيضا نشر موظفين للشؤون السياسية في الشرق. وسينتدب العدد اللازم من الموظفين للعمل في وحدة الشؤون السياسية والسياسات العامة والتخطيط. وسيساعد ممثلي الخاص أيضا مستشار لحماية الأطفال لكفالة مراعاة بعثة المتابعة للشواغل المتعلقة بحماية الطفل، لا سيما من خلال توفير التدريب المنهجي وتقديم المشورة بشأن حماية الطفل لجميع الأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والموظفين المدنيين. وفي الوقت ذاته، سينشأ في إطار مكتب ممثلي الخاص منصب لمستشار في الشؤون الجنسانية ومنصب لمستشار في شؤون الإيدز.

٩١ - يجدر بالإشارة أنه أينما كان المراقبون العسكريون وموظفو الشؤون المدنية وموظفو الشؤون السياسية وموظفو شؤون حقوق الإنسان والشرطة المدنية التابعون للأمم المتحدة قد نشروا للعمل جنبا إلى جنب، فإنهم سيعملون كوحدة متكاملة ويتعاونون تعاوننا وثيقا مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ومع أفرقة الدعم الانتقالي. وقد يلزم زيادة عدد موظفي الأمن المدنيين التابعين للبعثة زيادة بسيطة أثناء إكمال سحب العناصر العسكرية للبعثة، وذلك بغية ضمان أمن مناسب لموظفي الأمم المتحدة والأصول التابعة لها في المواقع التابعة للفريق.

## هاء - الفريق القطري التابع للأمم المتحدة

٩٢ - من المنتظر أن تكون أدوار بعثة المتابعة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة أدواراً تكميلية. ولهذا الغرض فقد أنشأ الفريق القطري، بتمويل أولي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أفرقة دعم انتقالي وذلك لدعم الحكومة للاضطلاع بدور رائد في الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش من أجل تنمية طويلة الأجل، ولتشجيع الجهود التي تركز على المجتمعات المحلية في المناطق التي توجد بها أعداد كبيرة من السكان الذين أعيد توطينهم. ولقد تم إنشاء أفرقة الدعم الانتقالي في ثلاث مناطق رئيسية بكايلاهون وكامبيا وكونو وستوسع تغطيتها لتشمل مقاطعات أخرى أثناء هذه السنة. وستحصل الأفرقة على مواردها من وكالات الأمم المتحدة التي يتشكل منها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

٩٣ - ولقد قام الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق بين الحكومة وشركاء الأجل الطويل، بتحديد المجالات ذات الأولوية التي سيواصل دعمها أثناء مضي عملية الانتقال قدماً. وفي مجال تشجيع الحكم الديمقراطي والواضح والخاضع للمساءلة، سيقوم الفريق بتوفير المساعدة لإدارة القطاع العام والحد من الفساد وإصلاح العملية الانتخابية وإعادة تشكيل الحكومة المحلية. وسيركز الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، إلى جانب الشركاء، أيضاً على تيسير إكمال ورقات استراتيجية الحد من الفقر، في الوقت المناسب، ومساعدة الفئات الأفقر والمستضعفة أكثر من غيرها بالاجتماع، ورصد الجهود الوطنية لتحسين تقديم الخدمات وخاصة في مجال الصحة والتعليم والزراعة.

٩٤ - وسيواصل الفريق القطري كذلك تعزيز دعمه الأولي لتأهيل نظام القضاء، وذلك بغية المساعدة في تحسين توفير خدمات القضاء، وخاصة في الأرياف. وعلاوة على ذلك، سيساهم في الجهود الرامية إلى التصدي لبطالة الشباب عن طريق دعم برامج الأسر المعيشية المستهدفة استهدافاً جيداً والمبادرات الخاصة بالقروض البسيطة. وسيواصل الفريق القطري، إلى جانب غيره من الشركاء، مساعدة الحكومة لتوفير الظروف التي ستعمل على تشجيع الاستثمار والتجارة بواسطة القطاع الخاص، وذلك بغية دعم إنعاش الاقتصاد. وبالإضافة إلى أنشطة برامج التنمية طويلة الأجل التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، سيقدم البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي استثمارات هامة في مجال توفير الصحة الأولية والتعليم في جميع أرجاء البلد.

٩٥ - ووفقاً لتقليص أنشطة الأمم المتحدة العام، سيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإهاء وجوده تدريجياً بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. ومع ذلك سيتم الإبقاء على موظف للشؤون

الإنسانية في مكتب المنسق المقيم لرصد الحالة الإنسانية ولضمان استمرار إمكانيات الإنذار المبكر والتخطيط لحالات الطوارئ. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٣، يعمل الفريق القطري بشكل وثيق من أجل إعداد هذه المرحلة الانتقالية. وفي هذا السياق فقد جرى نقل نظام معلومات سيراليون الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والذي يرصد التقدم المحرز في مجال الإنعاش بالبلد، إلى مكتب تنسيق المساعدة الإنمائية التابع للحكومة والذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٦ - وستواصل اليونيسيف الاضطلاع بالمسؤولية عن الحماية الشاملة للأطفال ورعايتهم وستواصل الاضطلاع بدور رائد لتوفير الدعم التقني وإسداء المشورة للمؤسسات الوطنية والدعوة والاتصال والمساعدة في وضع تشريع بشأن الأطفال.

### واو - المسائل المتعلقة بدعم البعثة

٩٧ - ومن الناحية الإدارية، تتمثل التحديات الرئيسية في إدارة ثلاث عمليات في نفس الوقت لدعم عمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وتخطيط تصفية البعثة الحالية، ووضع الترتيبات المتعلقة بدعم بعثة المتابعة. وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على خطة إنهاء البعثة التدريجي، فقد قامت البعثة بإبلاغ فريق التقييم أن الإمكانيات الحالية لميناء ومطار سيراليون ستسمح بترحيل عدد أقصى قدره ٢٠٠٠ جندي إلى جانب معداتهم كل شهر. والمناقشات جارية الآن داخل البعثة للاتفاق بشأن تفاصيل خطة إنهاء البعثة التدريجي المنقحة والتي ستراعي هذه القيود.

٩٨ - وفيما يتعلق بتصفية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، شرعت البعثة، بالتشاور مع المقر، في الإعداد لتصفية فعالة وانتقال فعال إلى بعثة المتابعة المقترحة. ولقد أعدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كذلك خطة أولية للتصرف بالأصول، من المتوقع إكمالها في آذار/مارس. ولقد تم مؤقتاً تخصيص جزء من الأصول لنقله إلى البعثات الموجودة في كوت ديفوار وليبريا وإلى البعثات الأخرى المتوقعة لعمليات حفظ السلام. ويجدر بالإشارة أن اقتراح الإبقاء على القوات إلى ما بعد ٢٠٠٤ سيقتضي تمديد فترة التصفية المعتمدة الأولية إلى نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٥.

٩٩ - ويوجد المقر الحالي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بفندق مامي يوكو وسينتهي عقد الإيجار في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ومن المقترح نقل أنشطة تصفية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومقر بعثة المتابعة إلى مكان مناسب ومأمون في فريتاون، وذلك بغية الحد من عرقلة أنشطة التصفية ولكفالة انتقال سلس وفعال من حيث التكلفة إلى عمليات المتابعة. وسيستمر

استخدام هيسنتغز كقاعدة للسوقيات، حيث سيتم تخزين جميع أصول بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بها وشحنها في الوقت المناسب.

١٠٠ - وبالإضافة إلى اعتماد المحكمة الخاصة على الأمم المتحدة لتوفير احتياجاتها الأمنية، فإنها ستواصل الاعتماد على طائرات هليكوبتر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل حركة موظفيها من وإلى داخل البلد بغية إجراء التحقيقات ومقابلة الشهود وبرنامجهما المعني بالاتصال. وستوفر البعثة أيضا، بموجب الاتفاق الحالي مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، جميع أشكال الدعم اللوجستي الأخرى للمحكمة على أساس استرداد التكاليف فيما بعد، باستثناء توفير الكهرباء والمياه. وحيث أن أعمال المحكمة الخاصة تجري الآن بشكل كامل، فقد اقترحت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تستقل المحكمة أيضا استقلالاً تاماً في مجال تسيير أعمالها، باستثناء الأصول المتعلقة بطائرة الهليكوبتر، والتي ستواصل بعثة المتابعة توفيرها من أجل حركة موظفي المحكمة إلى داخل البلد، وذلك بدون النيل من سير أعمال بعثة المتابعة. ومع ذلك، فقد يلزم أن تقوم المحكمة وبعثة المتابعة بمناقشة وضع مذكرة تفاهم جديدة بشأن مثل هذا الدعم.

#### زاي - مدة بعثة المتابعة

١٠١ - ويتطلب عدد من المعايير المرجعية المتوقع بلوغها في عام ٢٠٠٥ أن يظل قوام قوة بعثة المتابعة المقترحة وواجباتها قيد الاستعراض. وكي يتحقق ذلك حددت بعثة التقييم معايير معينة يسترشد بها في هذا الاستعراض. ويعتبر إكمال عمل المحكمة الخاصة واحدة من هذه المعايير المرجعية، التي من شأنها إتاحة إمكانية النظر في إدخال تعديلات على الكتائب التي ستنتشر في بو وفي الغرب. وقد أشار مسؤولون في المحكمة الخاصة في هذا الصدد، إلى أنه يتوقع أن تكمل المحكمة أعمالها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

١٠٢ - وسيكون حصول القوات المسلحة لجمهورية سيراليون على القدرات اللازمة لاضطلاعها بالمسؤولية الكاملة والفاعلة عن الأمن الخارجي للبلد، معياراً مرجعياً رئيسياً آخر ذا أوجه ثلاثة هي، أولاً: اكتمال عملية بيبو، الذي يتوقع أن يتم في منتصف عام ٢٠٠٥، إذا جرى سد النقص في التمويل المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه في الوقت المناسب. والوجه الثاني هو حصول القوات المسلحة لجمهورية سيراليون على ما تحتاج إليه من أصول للاتصالات والحركة، وهو شيء يعتمد أيضاً على توافر الدعم من المانحين. والوجه الثالث هو اكتمال الدورة التدريبية الأولى للقوات المسلحة بدعم من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، التي يتوقع اكتمالها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ومن شأن هذه العوامل أن تتيح حصول القوات المسلحة لجمهورية سيراليون على قدرات كافية في منطقة

الحدود الشرقية، تسمح بتخفيض الدعم المقدم من بعثة المتابعة. فضلا عن ذلك، يشكل الانتشار الكامل لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وتوحيد التدابير الأمنية في مناطق ليبيريا القريبة من حدود سيراليون، نقطة مرجعية هامة، يتوقع أن تُحْدَ أيضا مما قد يطرأ من تهديدات أمنية، وتسمح من ثم بمراجعة مستوى الدعم المقدم إلى القوات المسلحة لجمهورية سيراليون في تلك المناطق.

١٠٣- وسيكون اكتمال قوة شرطة سيراليون (٩ ٥٠٠ فرد) نقطة مرجعية هامة أخرى يتوقع بلوغها في منتصف عام ٢٠٠٥، كي تكون كثافة الانتشار الشامل لقوات الشرطة في مختلف أنحاء البلد كافية لكفالة الأمن الداخلي. ويتوقع أيضا بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، أن تصبح اللجان الأمنية الحكومية للمحافظات والمناطق عاملة بمستوى أكبر من الفعالية.

١٠٤- وفي ضوء ما سبق، يتصور أن يستمر بقاء بعثة المتابعة المقترحة في سيراليون حتى نهاية عام ٢٠٠٥. بيد أنه سيجري استعراض المعايير المرجعية المحددة أعلاه بحلول منتصف عام ٢٠٠٥، بهدف إدخال التعديلات اللازمة في المجال العسكري، والشرطة المدنية، والعناصر الأخرى للبعثة.

## سادسا - ملاحظات

١٠٥- تقف سيراليون عند مفترق طرق. وقد حققت استراتيجية الخروج التي حددت أبعادها بحرص لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ووافق عليها مجلس الأمن عقب الانتخابات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٢، فوائد حمة للبلد، يذكر منها على وجه الخصوص وجود البعثة المطول، الذي أدى إلى نشوء بيئة أمنية مستقرة، وأتاح للحكومة فرصة ترسيخ الأمن وتعزيز الانتعاش الوطني. وأود أن أشيد بالرئيس كَبَّه وحكومته، على ما بذلوه من جهد لتوفير القدر الأعظم من إمكانية إتاحة هذه الفرصة الفريدة.

١٠٦- وشملت أهم المنجزات التي تحققت خلال مرحلة ترسيخ السلام هذه، بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد، واكتمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونجاح بدء أعمال المحكمة الخاصة، واكتمال عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، ونجاح إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا والعائدين. وأحرز تقدم كبير أيضا في تنفيذ المؤشرات التي قصد بها بناء قدرات الحكومة من أجل اضطلاعها بمسؤولياتها تجاه الأمن والانتعاش الوطني، ومن ثم إتاحة إمكانية بدء فك ارتباط بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بدون أن يتعرض للمخاطر الأمن والاستقرار اللذان تحققا بشق الأنفس. وعلاوة على ذلك، تحسنت البيئة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، بعد أن جرى مؤخرا نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبدت البوادر المبشرة بانعقاد مؤتمر قمة لاتحاد نهر مانو.

١٠٧- وفي الوقت نفسه، يبقى التقدم المحرز في كثير من هذه المجالات هشاً. وتظل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، على وجه الخصوص، نقطة ضعف في الهيكل الأمني العام. ولن تتيح جوانب النقص الخطيرة التي تواجهها القوات المسلحة في مجال السوقيات والمهاكل الأساسية للحكومة إمكانية الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية فيما يتعلق بالأمن الخارجي، عندما يحين موعد إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في كانون الأول/ديسمبر. وقد أحرزت قوة شرطة سيراليون تقدماً ملحوظاً في بناء قدراتها، لكنها لم تصل بعد إلى قوتها الكاملة، وتظل في حاجة إلى دعم كبير من أجل تشييد مراكز ومساكن شرطتها في المحافظات. يضاف إلى ذلك، أن معظم هيكل الدولة لم تصبح بعد قادرة على تقديم الخدمات الضرورية للسكان. وتعتمد ميزانية البلد بشكل كبير على دعم المانحين، ويظل الاقتصاد مفتقراً إلى قدرة توفير فرص التوظيف لأعداد كبيرة من الشباب، مما في ذلك المقاتلون السابقون الذين يتعلمون في الانتظار. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومة مضاعفة جهودها في معالجة الأسباب الجذرية للصراع، ولا سيما بتعزيز تدابير مكافحة الفساد والفقير.

١٠٨- وبالرغم من ذلك، هناك رأي موحد لدى كل من السيراليونيين وأصحاب المصلحة الدوليين، مفاده أن التقدم المحرز حتى الآن يسمح بنقل المسؤولية عن الأمن الوطني إلى الحكومة بحذر وأناة. وعليه يتمثل القصد من المقترحات المقدمة في الفصول من الثاني إلى الرابع أعلاه في كفالة تحديد أبعاد المراحل النهائية القادمة لتقليص بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بطريقة تجعلها تتحول إلى انتقال فعلي وسلس إلى المسؤولية الوطنية عن الأمن. وفضلاً عن ذلك، سيتيح التمديد المقترح لوجود عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون، بحيث تبقى حتى عام ٢٠٠٥، مزيداً من الوقت لإكمال ما تبقى من مهام رئيسية للبعثة، بشكل يتيح للمحكمة الخاصة إكمال عملها ومنح البلد براحاً أكبر من أجل المزيد من الاستقرار والانتعاش.

١٠٩- لذا فإنني أود أن أدعو مجلس الأمن إلى النظر في التوصيات الواردة في الفصل الخامس أعلاه، والإذن بإنشاء عملية مصغرة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في سيراليون تتكون من ٣٢٥٠ فرداً من القوات العسكرية و ١٤١ مراقباً عسكرياً و ٨٠ فرداً من الشرطة المدنية للأمم المتحدة، لمدة سنة واحدة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فضلاً عن إدخال تعديلات مناسبة على خطة انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تشمل الاحتفاظ بـ ١٥٠٠ فرد من القوات العسكرية من وحدات الدعم ذات الصلة في البعثة، لفترة شهرين، من أجل تيسير انتقال سلس إلى بعثة المتابعة.

١١٠- وأنا مدرك، إذ أتقدم بهذه التوصيات في هذه المرحلة، لضرورة كفالة الانتقال السلس والجدد التنظيم من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى بعثة المتابعة، في الوقت المناسب. ومن الضروري أن يتخذ مجلس الأمن قرارا مبكرا بشأن هذه التوصيات، لأسباب سياسية وعملية وسوقية. وفي غضون ذلك، أتقدم بمناشدة حارة إلى المانحين كي يوفرّوا للقوات المسلحة ولشرطة سيراليون ما يحتاجون إليه بصورة ملحة من معدات اتصالات ونقل، ومعدات أخرى، فضلا عن تقديم المساعدة في مجالات المساكن. وستكون الأمانة العامة مستعدة، بالتشاور مع حكومة سيراليون، لأن تقدم إلى المانحين معلومات محددة بشأن احتياجات الحكومة في هذا الصدد.

١١١- وأنا أزمع الإبقاء على التطورات في سيراليون قيد الاستعراض الوثيق، وكذلك إدخال التعديلات الضرورية على بعثة المتابعة، عند الوصول إلى النقاط المرجعية المحددة في الفقرات من ١٠١ إلى ١٠٣.

١١٢- وختاما، أود أن أحيي ممثلي الخاص، داوود نغيلوتوا مواكاواجو الذي شغل منصبه في سيراليون في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وأن أحيي الأفراد المدنيين والعسكريين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والفريق القطري للأمم المتحدة، على ما يقدمونه من مساهمة ممتازة في الجهود الرامية إلى إعادة السلام الدائم في سيراليون. وأود أيضا أن أشيد بالجماعات الإنسانية على ما تؤديه من أعمال حيوية.